

Distr.: General
13 April 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والثلاثون

البندان ١٣٤ و ١٣٧ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

تقرير الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠٠٣/٢٠٠٢ للفترة	٢٠٠٣/٢٠٠٢ للفترة
الاعتمادات	النفقات
٢٠٠٣/٢٠٠٢ للفترة	٢٠٠٤/٢٠٠٣ للفترة
٢٠٠٥/٢٠٠٤ للفترة	٢٠٠٥/٢٠٠٤ للفترة
٢٠٠٣/٢٠٠٢ للفترة	٢٠٠٥/٢٠٠٤ للفترة
٢٠٠٣/٢٠٠٢ للفترة	٢٠٠٥/٢٠٠٤ للفترة
٢٠٠٣/٢٠٠٢ للفترة	٢٠٠٥/٢٠٠٤ للفترة
٢٠٠٣/٢٠٠٢ للفترة	٢٠٠٥/٢٠٠٤ للفترة
٢٠٠٣/٢٠٠٢ للفترة	٢٠٠٥/٢٠٠٤ للفترة
٢٠٠٣/٢٠٠٢ للفترة	٢٠٠٥/٢٠٠٤ للفترة

أولا - مقدمة

١ - يترتب على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرتين ٢١ (ب) و (و) أدناه تخفيض قدره ٣٠٠ ٢٠٨ دولار في الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر A/58/644). كما تقدم اللجنة الاستشارية عددا من الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بإدارة القوة وتنظيمها وفرص تحقيق مزيد من الوفورات.



- ٢ - ويتضمن التقرير العام للجنة الاستشارية عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/58/759) آراءها وتوصياتها بشأن عدد من القضايا الشاملة. وبالتالي فإن اللجنة تتناول في الفقرات الواردة أدناه الموارد وغيرها من البنود التي تتصل تحديداً بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.
- ٣ - وقد أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بقراره ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤. وغطت تكاليف القوة منذ إنشائها حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الحكومات المقدمة للوحدات، وحكومة قبرص، والتبرعات المقدمة للقوة. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٧ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قسمت على الدول الأعضاء تكاليف القوة، منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، التي لم تغطها التبرعات. ودأبت حكومة قبرص على تقديم تبرعات تعادل ثلث التكلفة السنوية للقوة، فيما ظلت حكومة اليونان تقدم تبرعاً سنوياً قدره ٦,٥ ملايين دولار.
- ٤ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استخدمتها اللجنة الاستشارية عند نظرها في تمويل القوة.

ثانياً - تقرير الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

- ٥ - بناء على توصية اللجنة الاستشارية رصدت الجمعية العامة في قرارها ٥٠٢/٥٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ اعتماداً للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قدره ٤٥ ٦٣٢ ٤٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، شاملاً مبلغ ٤٣ ٦٥٢ ٧٠٠ دولار لاستمرار عمل القوة، و ١ ٧٦٧ ٩٠٠ دولار لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام، و ٢١١ ٨٠٠ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إيطاليا. وتم تمويل ثلث الاعتماد، ما يعادل ١٤ ٥٧٨ ٩٠٠ دولار، بتبرعات من حكومة قبرص، ومولت حكومة اليونان مبلغ ٦,٥ ملايين دولار. وبلغ إجمالي النفقات خلال الفترة مبلغ ١٠٠ ٦٤٤ ٤٣ دولار (صافيه ٤١ ٩٢٢ ٤٠٠ دولار). ويمثل الرصيد المتبقي غير المرتبط به البالغ إجماليه ٨ ٦٠٠ دولار نسبة ٠,٠٢ في المائة من الاعتماد الذي يبلغ ٤٣,٧ مليون دولار.

- ٦ - وتشمل الاختلافات الرئيسية في الموارد الوفورات المحققة تحت بند السفر المتعلق بتناوب أفراد الشرطة العسكرية والمدنية، وذلك نتيجة الجمع بين سفر التناوب لوحدين، والتفاوض على أسعار أفضل للسفر إلى الموقع بواسطة شركات نقل تجارية، قابلها احتياجات

إضافة للموظفين الدوليين بسبب ارتفاع مضاعف تسوية مقر العمل من صفر إلى ١٩,١ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واحتياجات إضافية للموظفين الوطنيين نتيجة بدء العمل بجدول مرتبات وطني منقح اعتباراً من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢. كما أدت التقلبات في أسعار الصرف إلى زيادة الاحتياجات تحت بنود الموظفين الوطنيين والمرافق والهياكل الأساسية.

٧ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن أوجه الإنفاق كل على حدة، إن وجدت، ضمن مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في الفرع رابعا أدناه.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قسم على الدول الأعضاء في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ مبلغ ٢٠٠ ٤٩٢ ٢١٦ دولار فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وبلغت المدفوعات الواردة لغاية ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ مبلغ ١٩٥ ٥٧١ ٠٠٠ دولار، وبذا يتبقى رصيد غير مدفوع قدره ٢٠ ٩٢١ ٢٠٠ دولار. وبتاريخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بلغ الرصيد النقدي للقوة ١٩,٣ مليون دولار، والالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مبلغ ١ ٠٥٣ ٣٥٠ دولاراً.

٩ - وبلغ مجموع التكاليف المسددة المتعلقة بالقوات للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ مبلغ ٢٠٠ ٤٨٨ ١٤٦ دولار، بينما وصلت قيمة المبالغ المستحق دفعها للفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ إلى ١٨ ٠٥٨ ٣٠٠ دولار. وفيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، أبلغت اللجنة بأنه في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ كان قد تم سداد مبلغ ٨٠٠ ٦٦٥ ٦ دولار، وكان المبلغ المستحق دفعه ٢ ٢٥٣ ٠٠٠ دولار، بينما كان مجموع الالتزامات غير المصفاة للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ يبلغ ٧١٧ ٥٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفيات والإعاقة كان قد سُدد مبلغ ١ ٢٣٧ ٠٠٠ دولار بحلول ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ لتغطية ٢٣ مطالبة، ولم تكن هناك أية مطالبات معلقة، وبلغت الالتزامات غير المصفاة ٣٢٠ ٠٠٠ دولار.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تكاليف القوات لم تُسدد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. غير أن اللجنة أبلغت بأنه نظراً لتحسن الحالة النقدية للبعثة ستسدد مدفوعات في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بمبلغ ١٥,٣ مليون دولار لتغطية تكاليف القوات للفترة من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ١,٦ مليون دولار للمعدات المملوكة للوحدات.

١١ - وبتاريخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ كان شغل الوظائف في البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ كما يلي:

معدل الشغور/التأخير في النشر (نسبة مئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف المأذون بها	
٠,٩	١ ٢١٩	١ ٢٣٠	الوحدات العسكرية
٣١,٩	٤٧	٦٩	الشرطة المدنية
٨,٩	٤١	٤٥	الموظفون الدوليون
٣,٨	١٠١	١٠٥	الموظفون الوطنيون

(أ) يمثل الحد الأقصى للقوام المأذون به خلال هذه الفترة.

١٢ - وزودت اللجنة الاستشارية ببيانات الإنفاق للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (انظر المرفق الأول أدناه). وبلغ إجمالي النفقات لهذه الفترة ٥٠٠ ٥٤ ٣٧ دولار (صافيه ٤٠٠ ٨٢٢ ٣٥ دولار) مقابل محخص يبلغ إجماليه ٨٠٠ ٧٩٨ ٤٣ دولار (صافيه ٥٠٠ ٠٩٦ ٤٢ دولار).

١٣ - وفي رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس اللجنة الاستشارية من المراقب المالي (انظر المرفق الثاني)، أبلغت اللجنة بأنه ستنشأ احتياجات إضافية قدرها ١٠٠ ٧٨٣ دولار عما قرره مجلس الأمن في قراره ١٤٨٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، من تعزيز عنصر الشرطة المدنية في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بما لا يزيد على ٣٤ ضابطاً. وكان من المتوقع أيضاً في ذلك الوقت أن تتم تغطية النفقات المتصلة بتعزيز عنصر الشرطة المدنية في إطار الاعتمادات الحالية للقوة.

١٤ - غير أن اللجنة الاستشارية أبلغت في وقت لاحق بأنه، استناداً إلى الاستعراض والتحليل الذي أجرته القوة لاحتياجات الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، يُتوقع تجاوز الإنفاق بمبلغ نحو ١,٦ مليون دولار للقوة خلال هذه الفترة نتيجة نشوء احتياجات إضافية تتعلق بالزيادة في عنصر الشرطة المدنية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٤٨٦ (٢٠٠٣)؛ وارتفاع مضاعف تسوية مقر الإقامة للموظفين الدوليين إلى ٢٥,٨ في تموز/يوليه، وإلى ٢٧,٦ في آب/أغسطس، ثم إلى ٣١,٤ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ وكذلك نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف. وزودت اللجنة بناء على طلبها بتوزيع مفصل لمبلغ الـ ١,٦ مليون دولار (انظر المرفق الأول). وأبلغت اللجنة بأن التجاوز المتوقع في الإنفاق سيورد في تقرير أداء ميزانية القوة للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وعندها سيطلب من الجمعية العامة رصد اعتمادات إضافية.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

١٥ - قدم ممثلو الأمين العام إحاطة إعلامية للجنة الاستشارية بشأن المفاوضات بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، التي استؤنفت في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٣ تحت رعاية بعثة المساعي الحميدة للأمين العام. وتهدف البعثة إلى التوصل إلى تسوية شاملة في قبرص بحلول ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، وتسهيل دخول البلد في الاتحاد الأوروبي بعد توحيدته. غير أن اللجنة تفهم أنه لأغراض إعداد الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، افترض أنه سيلزم أن تستمر القوة بولايتها ووظائفها الحالية. ومن البديهي أن اختتام المفاوضات بنجاح من خلال التوصل إلى تسوية سوف يوجب إعادة تقييم البعثة وأنشطة الأمم المتحدة استناداً إلى بنود الاتفاق، بما في ذلك إجراء استعراض شامل للمسائل المتعلقة بالميزانية. وإذا اقتضت الضرورة تقديم تقديرات منقحة، ستعود اللجنة إلى الموضوع في ذلك السياق.

١٦ - ولدى طلب تفاصيل بشأن مدى التعاون بين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة المساعي الحميدة للأمين العام، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن القوة تقدم دعماً إدارياً وتقنياً وسوقياً لبعثة المساعي الحميدة في عدد من المجالات. ويعمل موظفو القوة المخولون سلطة التصديق والموافقة كموظفين مخولين سلطة التصديق والموافقة لبعثة المساعي الحميدة. وفي مضمار الإعلام، يقدم الناطق باسم القوة الدعم لوسائط الإعلام كما يعطي إحاطات إعلامية للصحافة بشأن أنشطة بعثة المساعي الحميدة والتقدم المحرز في محادثات السلام. ويتولى عنصر الشرطة العسكرية والمدنية للقوة الترتيبات الأمنية لمحدثات السلام، التي تجري في المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يقدم رئيس البعثة ومستشارها الأقدم، والمسؤول الأول عن الشؤون المدنية فيها مساعدات في المسائل الفنية.

ألف - الولاية والنتائج المعتمَر تحقيقها

١٧ - تثنى اللجنة الاستشارية على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لما أدخلته من تحسينات في صيغة الميزنة المستندة إلى النتائج، وتشجعها على مواصلة التحسين. وتلاحظ اللجنة مثلاً أن الهدف العام للبعثة يرد وصفه بصيغ مختلفة في تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ عن تلك الواردة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويتضمن تقرير الأداء هدفاً أكثر التصاقاً بمهمة البعثة يتمثل في "مساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام هو كفالة السلام والأمن في قبرص وعودة الأوضاع الطبيعية" (A/58/631، الفقرة ٤)، بينما يتمثل الهدف في الميزانية المقترحة في "مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو صون السلم والأمن الدوليين" (A/58/644، الفقرة ٢). وتحت اللجنة الأمانة العامة على السعي

لصيغة أهداف عامة أكثر التصاقاً كلما أمكن ذلك. وعلّقت اللجنة ، في تقريرها العام المتعلق بعمليات حفظ السلام، على شواغل الميزنة القائمة على النتائج (انظر A/58/759).

باء - الاحتياجات من الموارد

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

العدد المقترح للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤	العدد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٣	الفئة
١ ٢٣٠	١ ٢٣٠	الوحدات العسكرية
٦٩	٦٩	الشرطة المدنية

(أ) تمثل الحد الأقصى لمستوى القوام المأذون به خلال هذه الفترة. وقد أذن مجلس الأمن في قراره ١٤٨٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بتعزيز عنصر الشرطة المدنية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (الذي كان قوامه في ذلك الوقت ٣٥ فرداً) بعدد لا يتجاوز ٣٤ فرداً.

١٨ - وتُتَرح تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ زيادة قدرها ٥٠٠ ٥٦٤ دولار، أي بنسبة ٢,٥ في المائة بالمقارنة بالفترة الحالية. ويُعزى الفرق أساساً إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بسداد التكاليف التي تكبدها بلد مساهم بقوات نظير معدات نشرت إلى منطقة القوة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وقُعت بصدد مذكرات تفاهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وإلى زيادة قوام عنصر الشرطة المدنية المأذون به من ٣٥ إلى ٦٩ فرداً. وتأخذ التقديرات المتعلقة بالشرطة المدنية بعين الاعتبار عامل تأخر النشر بنسبة ١٠ في المائة يطبق على بدلي الإعاشة والملبس، فضلاً عن تكاليف السفر.

٢ - الموظفون المدنيون

العدد المقترح لفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٤	العدد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٣	الفئة
٤٨	٤٥	الموظفون الدوليون
١١٠	١٠٥	الموظفون الوطنيون

١٩ - تقترح زيادة قدرها ٨٠٠ ٤١١ دولار، أي بنسبة ٢٥ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة الحالية تحت بند الموظفين المدنيين للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤. ويعزى الفرق أساساً إلى الاعتمادات الإضافية للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين والاقطاعات الإلزامية

من مرتبات الموظفين فيما يتعلق باقتراح إنشاء أربع وظائف دولية جديدة (وظيفة برتبة ف - ٣، و ٣ وظائف برتبة ف - ٢) وخمس وظائف وطنية جديدة (٤ مترجمون شفويون ومساعد تكنولوجيا معلومات)، فضلا عن ترفيع وظيفة كبير الموظفين الإداريين من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١. وتستند التقديرات للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى معدل شواغر بنسبة ٤ في المائة في فئة الموظفين الدوليين و ١ في المائة في فئة الموظفين الوطنيين.

التوصيات بشأن الوظائف

٢٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعض التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين تمثل طلبات سابقة قدمت في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ معاد تقديمها. وكان هناك عدد من العوامل أدى إلى صعوبة في النظر في طلبات الوظائف للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وفي إطار العرض القائم على النتائج، فإن ملاك أحد المكاتب، على سبيل المثال، قد يظهر تحت عناصر أخرى، مما يجعل من العسير معرفة جملة عدد الموظفين الذين يتألف منهم المكتب وعدد الوظائف الجديدة العديدة المطلوبة للمكتب. وعلى سبيل المثال، فإن ملاك فرع الشؤون المدنية يظهر تحت عنصري الوظائف المدنية الفنية ووظائف الشرطة المدنية، في أجزاء مختلفة من الوثيقة. ويصبح ذلك أكثر مدعاة للبس بسبب الخريطة التنظيمية شديدة الإبهام الواردة في مرفق الميزانية المقترحة. وقد زودت اللجنة، بناء على طلبها، بخريطة تنظيمية أكثر تفصيلا (انظر المرفق الثالث). وفي حين أن اللجنة لا تشكك في المنطق القائم على النتائج الذي يستند إليه هذا العرض، فهي ترى أن من الضروري تقديم استعراض عام للهيكل التنظيمي للبعثة، بما في ذلك طلبات إنشاء وظائف جديدة. ومن ثم فإن اللجنة تطلب أن تشمل الميزانيات المقترحة لجميع بعثات حفظ السلام، في المستقبل، على خريطة تنظيمية مثل الخريطة الخاصة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص التي قدمت إلى اللجنة بناء على طلبها (المراجع نفسه).

٢١ - وينص الهيكل المقترح لملاك موظفي القوة على التغييرات التالية:

(أ) إنشاء وظيفة موظف معاون لشؤون الإعلام برتبة ف - ٢، مكتب المتحدث الرسمي (انظر A/58/644، الجدول ٢). هذه الوظيفة مطلوبة للمساعدة في التعامل مع الطفرة التي حدثت في اهتمام وسائل الإعلام نتيجة للتقدم المحرز في مفاوضات التسوية وفتح نقاط عبور جديدة. وطلب هذه الوظيفة يمثل إعادة تقديم طلب قدم للفترة الحالية، ولكن بمبررات مختلفة تماما. ولم توص اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ومع ذلك، نتيجة للزيادة في أنشطة الإعلام الناشئة عن التطورات الأخيرة، توصي اللجنة الآن بالموافقة على الوظيفة؛

(ب) إنشاء وظيفتين لموظفين للشؤون المدنية برتبة ف - ٢، فرع الشؤون المدنية (المرجع نفسه، الجدول ٤). يتصل إنشاء هاتين الوظيفتين الجديدتين بفتح نقاط عبور جديدة. وسيقدم شاغلا الوظيفتين المساعدة إلى عناصر الشرطة المدنية في كفالة عبور الأشخاص والمركبات لنقاط العبور المأذون بها بطريقة نظامية ومأمونة، وكذلك في تسليم المساعدة الإنسانية. وترى اللجنة الاستشارية أنه لم تثبت بدرجة كافية الحاجة إلى إنشاء هاتين الوظيفتين، خاصة في ضوء الطلب المقدم من أجل إنشاء أربع وظائف إضافية لموظفين وطنيين، الذي يتعلق أيضا بنقاط العبور الجديدة. ومن ثم ينبغي القيام بهذه المهام في إطار الموارد القائمة، بما في ذلك موارد الموظفين الوطنيين؛

(ج) إنشاء أربع وظائف لموظفين وطنيين (الخدمات العامة)، مترجمين شفويين، فرع الشؤون المدنية (المرجع نفسه). كما هو مبين في الميزانية المقترحة، يتصل طلب إنشاء هذه الوظائف بفتح نقاط عبور جديدة وزيادة الملاك المأذون به لعنصر الشرطة المدنية. وسيوفر شاغلو هذه الوظائف خدمات الترجمة التحريرية والشفوية إلى العنصر الفني وعنصر الشرطة المدنية، في المداخلات مع الجمهور، والاتصال بالحاورين الرسميين، ومتابعة إجراءات المحاكم. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف؛

(د) إعادة تصنيف وظيفة كبير الموظفين الإداريين من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١، شعبة الشؤون الإدارية (المرجع نفسه، الجدول ٥). عملية إعادة التصنيف هذه تمثل إعادة تقديم لطلب قدم في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، لم توص اللجنة الاستشارية بالموافقة عليه. إلا أنه، فيما يتعلق بالميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، قدم للجنة تبرير أكثر تفصيلا لإعادة التصنيف. وإعادة التصنيف هذه مطلوبة، كما هو مبين في الميزانية المقترحة، في ضوء زيادة نطاق مسؤوليات كبير الموظفين الإداريين نتيجة لتوسيع نطاق تفويض السلطة في الإدارة المالية وزيادة قوام عنصر الشرطة المدنية والموظفين المدنيين نتيجة فتح نقاط العبور. وأبلغت اللجنة لدى استفسارها أنه فيما يتعلق بتفويض السلطات المالية، أصبح كبير الموظفين الإداريين مسؤولا الآن عن تحديد أولويات توزيع الموارد؛ وتحديد تخصيص الموارد الموافق عليها، بالتشاور مع إدارة عمليات حفظ السلام، بين مراكز حساب التكاليف الميدانية وفي المقر؛ وتخصيص الموارد بين مراكز حساب التكاليف الميدانية وفي المقر؛ وإعادة توزيع الأموال بين فئات الإنفاق (إلا أنه لا يمكن تجاوز القوام المأذون به وجدول الملاك لعنصري الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة). وفي مجال المشتريات، يمارس كبير الموظفين الإداريين سلطة الموافقة على العقود بحد أقصى قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار وسلطة شطب قيمة ممتلكات البعثة بحد أقصى قدره ٢٥ ٠٠٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، في هذه

البعثة، يضطلع كبير الموظفين الإداريين بالمسؤولية عن جانب كبير من المشتريات المحلية والاستعانة بمصادر خارجية. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف؛

(هـ) إنشاء وظيفة ضابط أمن ميداني (ف - ٣)، شعبة الشؤون الإدارية (المرجع نفسه). وكما هو مبين في الميزانية المقترحة، يقترح إنشاء هذه الوظيفة وفقا لإجراءات التشغيل الأمنية الموحدة لعمليات حفظ السلام التي وضعها منسق الأمم المتحدة للأمن وإدارة عمليات حفظ السلام. وسيقابل إنشاء هذه الوظيفة إلغاء وظيفة واحدة من وظائف دائرة الأمن. وتذكر اللجنة الاستشارية بأن وظيفة دائرة الأمن كانت قد طلبت في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ووافقت عليها الجمعية العامة. إلا أنه، وفقا لإجراءات التشغيل الأمنية الموحدة الحالية، كان من المفروض أن يكون الطلب لوظيفة دولية. ومن ثم فإن الطلب الحالي يقصد به مجرد تسوية الوضع. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة؛

(و) إنشاء وظيفة واحدة لموظف وطني (فئة الخدمات العامة)، مساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (المرجع نفسه). الإنشاء المقترح لوظيفة إضافية لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات مطلوب لدعم تشغيل وصيانة نظم تكنولوجيا المعلومات في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الخريطة التنظيمية التفصيلية المقدمة إليها (انظر المرفق الثالث) أن ملاك خدمات الدعم الإلكتروني يتضمن بالفعل ١٥ وظيفة من فئة الموظفين الوطنيين. وترى اللجنة أن ذلك العدد كاف، وأنه ينبغي استيعاب أي مهام تقنية إضافية، إن وجدت، من داخل القدرة المتاحة حاليا. وتوصي اللجنة بعدم إنشاء هذه الوظيفة.

٢٢ - وتبادلت اللجنة الاستشارية الآراء مع ممثلي الأمين العام بشأن تحويل المركز التعاقدى للموظفين العاملين في بعثات حفظ السلام من المجموعة ٣٠٠ إلى المجموعة ١٠٠ من النظام الإداري للموظفين. وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، أبلغت اللجنة بأن الآثار المترتبة على تحويل المركز التعاقدى للموظفين من المجموعة ٣٠٠ إلى المجموعة ١٠٠ من النظام الإداري للموظفين في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، فيما يتعلق بالتكلفة، لم تدرج في تقديرات ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وترد تعليقات اللجنة على هذه المسألة في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام (A/58/759).

٣ - التكاليف التشغيلية

الاعتماد المقترح للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤

١١ ٨١٨ ٦٠٠ دولار

الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤

١١ ١٤٥ ٠٠٠ دولار

٢٣ - تمثل الاحتياجات التشغيلية المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ زيادة قدرها ٦٧٣ ٦٠٠ دولار، أي بنسبة ٦ في المائة بالمقارنة بالاعتماد المخصص للفترة الحالية.

السفر في مهام رسمية والسفر المتصل بالتدريب

٢٤ - بلغ تقدير نفقات السفر في مهام رسمية للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كما هو مبين في الباب الثاني - ١ من الميزانية المقترحة، ما مقداره ٢٣٣ ٩٠٠ دولار، وهو يمثل نقصانا قدره ٣٢ ٦٠٠ دولار بالمقارنة بالمبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ وهو ٢٦٦ ٥٠٠ دولار. والسبب الرئيسي لهذا النقصان، كما يرد في الفقرة ١٣ من الميزانية المقترحة، هو انخفاض الاحتياجات في مجال السفر المتصل بالتدريب نتيجة لتنفيذ برامج "تدريب المديرين".

٢٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها خلال الفترة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ أنه سيجري تدريب ٣٨ موظفا بتكلفة كلية تقدر بـ ٦٢٠ ٨٤ دولارا، بما في ذلك مبلغ ٤٨٠ ٦٠ دولار للسفر المتصل بالتدريب. وفي الميزانية المقترحة لفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (الوثيقة A/57/687 و Corr.1)، كانت التكلفة التقديرية لتدريب ١١٦ موظفا تبلغ ١٦١ ٧٠٠ دولار، بما في ذلك تكاليف سفر تبلغ ٨٠ ٥٠٠ دولار. وتشي اللجنة على البعثة للجهود التي بذلتها لاستخدام الموارد المخصصة للتدريب على نحو أكثر كفاءة وتشجعها على مواصلة رصد هذا البند رسدا دقيقا.

إدارة الموجودات

٢٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات الإضافية المقدمة إليها أن عملية شطب قيمة المعدات تنسم بالبطء في البعثة. وعلى سبيل المثال، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، كان هناك ١٢٠ شاشة حاسوب و ١١١ حاسوبا تبلغ قيمتها الكلية ١٥١ ٥٤١ دولارا في انتظار الشطب. وينبغي اتخاذ إجراء على سبيل الأولوية لتحسين إدارة الموجودات في البعثة.

خامسا - استنتاجات اللجنة الاستشارية

٢٧ - يرد في الفقرة ١٤ من تقرير الأداء (A/58/631) الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتوصي اللجنة الاستشارية ببقاء الرصيد غير المرتبط به

البالغ ٦٠٠ ٨ دولار، فضلا عن الإيرادات/التسويات الأخرى التي تبلغ قيمتها ١ ٩٢٥ ٠٠٠ دولار، لحساب الدول الأعضاء على النحو الذي تحدده الجمعية.

٢٨ - ويرد في الفقرة ٢١ من الميزانية المقترحة (A/58/644) الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في اعتبارها توصياتها الواردة في الفقرتين ٢١ (ب) و (و) أعلاه، توصي بخفض الاحتياجات التقديرية للميزانية التي تبلغ ٤٧ ٤٤٨ ٧٠٠ دولار بمبلغ ٣٠٠ ٢٠٨ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٤٧ ٢٤٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٩١٦ ٤٤ دولار) لتغطية نفقات القوة لفترة الـ ١٢ شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بما في ذلك مبلغا صافيه ٢٠٠ ٤٧٢ ٢١ دولار يمول عن طريق التبرعات المقدمة من حكومة قبرص (٢٠٠ ٩٧٢ ١٤ دولار) وحكومة اليونان (٦,٥ مليون دولار).

الوثائق

- تقرير الأمين العام: تقرير أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/631)
- تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/58/644 و Corr.1)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/57/772/Add.4 و Corr.1)
- قرار الجمعية العامة ٣٣٢/٥٧ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- تقرير مرحلي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2003/1078)
- قرارات مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤)، و١٤٨٦ (٢٠٠٣)، و١٥١٧ (٢٠٠٣)

المرفق الأول

بيان تفصيلي للاحتياجات الإضافية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
 للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
 حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤
 (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المخصصات	النفقات الفعلية حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤	النفقات المتوقعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)	(١)-(٣)=(٤)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	-	-	-	-
الوحدات العسكرية	٢٢ ٧٦٩,٦	٢١ ٨٨٤,٩	٢٢ ٧٦٩,٦	-
الشرطة المدنية	٢٣٩,٣	٢٤١,٧	٢٧٨,٨	٣٩,٥
وحدات الشرطة المشكّلة	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٢٣ ٠٠٨,٩	٢٢ ١٢٦,٦	٢٣ ٠٤٨,٤	٣٩,٥
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	٥ ٤٨١,٥	٣ ٤٦١,٠	٦ ٥٤٦,٧	١ ٠٦٥,٢
الموظفون الوطنيون	٤ ١٦٣,٤	٢ ٦١٢,٦	٤ ٥٩٦,٤	٤٣٣,٠
متطوعو الأمم المتحدة	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٩ ٦٤٤,٩	٦ ٠٧٣,٦	١١ ١٤٣,١	١ ٤٩٨,٢
التكاليف التشغيلية				
المساعدة المؤقتة العامة	٥٠,٠	٣٠,٥	٥٠,٠	-
الأفراد الذين توفرهم الحكومات	-	-	-	-
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	-	-	-	-
السفر لأغراض رسمية	٢٦٦,٥	٧٨,٢	١٦٦,٥	(١٠٠,٠)
المرافق والمياكل الأساسية	٥ ٠٠٤,٢	٤ ١٤٤,٧	٥ ٢٧٠,٩	٢٦٦,٧
النقل البري	١ ٧٤٥,٠	١ ٧٧٤,٨	١ ٩٧٣,١	٢٢٨,١
النقل الجوي	١ ٤٠٠,٤	١ ٤٠٢,٠	١ ٤٣٩,٥	٣٩,١
النقل البحري	-	-	-	-
الاتصالات	٨٨٩,٥	٤٧٧,٦	٧٨٨,٠	(١٠١,٥)
تكنولوجيا المعلومات	٧٧٩,٧	٤٦٢,٤	٦٤٦,٦	(١٣٣,١)

الفئة	المخصصات	النفقات الفعلية حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤	النفقات المتوقعة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)-(١)
الخدمات الطبية	٢٠٧,٠	١٧٧,٨	٢٠٧,٠	-
المعدات الخاصة	٣٠٦,٠	-	٢٠٥,٠	(١٠١,٠)
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	٤٩٦,٧	٣٠٦,٣	٤٦٣,٧	(٣٣,٠)
المشاريع السريعة الأثر	-	-	-	-
المجموع الفرعي	١١ ١٤٥,٠	٨ ٨٥٤,٣	١١ ٢١٠,٣	٦٥,٣
إجمالي الاحتياجات	٤٣ ٧٩٨,٨	٣٧ ٠٥٤,٥	٤٥ ٤٠١,٨	١ ٦٠٣,٠
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١ ٧٠٢,٣	١ ٢٣٢,١	١ ٩٠٨,٢	(٢٠٥,٩)
صافي الاحتياجات	٤٢ ٠٩٦,٥	٣٥ ٨٢٢,٤	٤٣ ٤٩٣,٦	١ ٨٠٨,٩
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	١ ٣١٨,٣	-	١ ٣١٨,٣	-
مجموع الاحتياجات من الموارد	٤٥ ١١٧,١	٣٧ ٠٥٤,٥	٤٦ ٧٢٠,١	١ ٦٠٣,٠

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية من المراقب المالي

أيد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٤٨٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، زيادة قوام الشرطة المدنية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بحد لا يزيد عن ٣٤ ضابطا بغية القيام بعبء العمل الذي ازداد نتيجة التخفيف الجزئي للقيود التي كانت مفروضة على حرية الانتقال في الجزيرة.

وتقدر الاحتياجات الإضافية من الموارد، الناشئة عن قرار مجلس الأمن بمبلغ ٧٨٣ ١٠٠ دولار وستغطي النشر التدريجي لـ ٣٤ ضابطا من الشرطة المدنية و ٧ موظفين مدنيين (٣ دوليون و ٤ وطنيون)، واستئجار مركبات، وشراء معدات وخدمات لأماكن الإقامة، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، ومعدات وخدمات متنوعة.

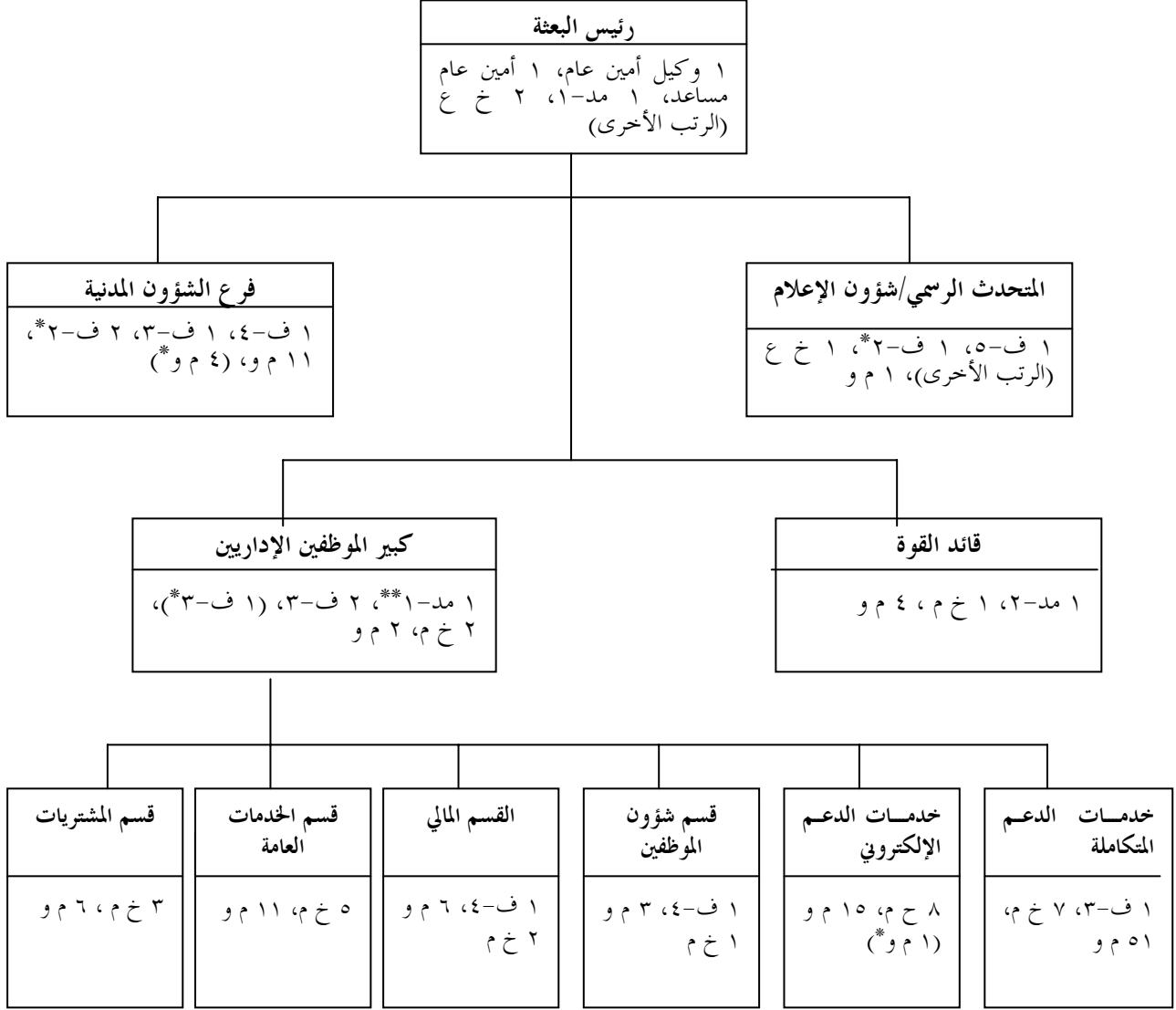
وفي ضوء الاحتياجات الإضافية الهامشية (٧٨٣ ١٠٠ دولار) بالمقارنة بالاعتماد المخصص للقوة الذي نصت عليه الجمعية العامة في قرارها ٣٣٢/٥٧ (١٩٨٠ ٧٩٨ ٤٣ دولار)، يتوقع أن يتم استيعاب النفقات المتصلة بزيادة قوام الشرطة المدنية في القوة في إطار الاعتماد القائم. وإذا ما نشأت الحاجة إلى تمويل إضافي، سيطلب إلى الجمعية العامة اعتماد موارد إضافية في سياق تقرير أداء ميزانية القوة للفترة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

(توقيع) جان - بيير هالبواكس

الأمين العام المساعد، المراقب المالي

المرفق الثالث
الخريطة التنظيمية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

فترة الميزانية ٢٠٠٤/٢٠٠٥



* وظيفة جديدة.

** ترفيع.

خ ع = خدمات عامة

خ م = خدمة ميدانية

م و = موظف وطني